أطاحت بآمال توصل «أوبيك» لاتفاق في اجتماع الجزائر

النفط ينخفض.. وإيران تقطع الطريق أمام تجميد الإنتاج

وزير النفط السعودي خالد الفالح خلال اجتماع الجزائر.. وابتسامة للكاميرا

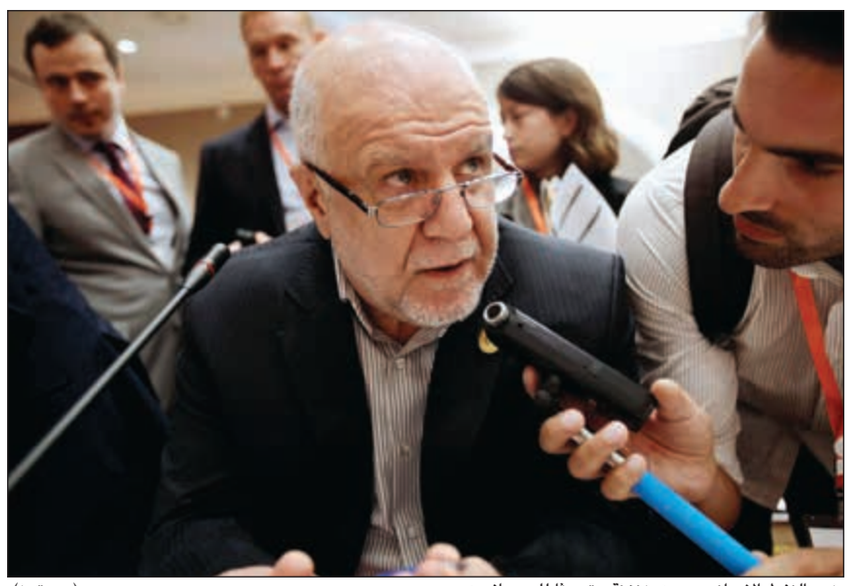
وزير النفط الإيراني بيجن زنغنة متحدثا للصحافيين (رويترز)

الجزائر ـ وكالات: تعرضت أسعار النفط لانتكاسة أمس وذلك عقب إطاحة السعودية وإيران بآمال توصل أعضاء منظمة «أوبيك» إلى اتفاق يقيد مستويات إنتاج الخام خلال الاجتماع غير الرسمي في الجزائر على هامش منتدى الطاقة الدولي، إذ قالت مصادر داخل المنظمة إن الخلافات بين الرياض وطهران ما زالت كبيرة.

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح: «هذا اجتماع تشاوري، سنتشاور مع كل طرف آخر وسنستمع للآراء ولأمانة أوبيك وللزبائن أيضا».

من جانبه، قال وزير النفط الإيراني بيجن زنغنة: «إنه ليس وقتا لصناعة قرار» وأضاف في إشارة إلى الاجتماع الرسمي المقبل لأوبيك الذي سيعقد في فيينا في 30 نوفمبر المقبل «سنحاول التوصل إلى اتفاق».

وعقب التصريحات السعودية والايرانية، تراجع سعر النفط في التعاملات الآجلة ونزل مزيج برنت الخام 80 سنتا إلى 46,5 دولارا للبرميل بعد أن حقق مكاسب 1,46 دولار ما يوازي 3,2٪ في الجلسة السابقة، وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 68 سنتا إلى 45,2 دولارا للبرميل بعد أن صعد 1,45 دولار ما يعادل 3,3٪ في الجلسة السابقة.

وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من النصف منذ 2014 بسبب تخمة المعروض من الخام مما دفع منتجي «أوبيك» ومنافستهم روسيا إلى السعي لإعادة التوازن إلى السوق بما يعزز إيرادات صادرات النفط ويدعم موازناتهم، والفكرة السائدة منذ أوائل 2016 بين المنتجين هي الاتفاق على تقييد الإنتاج على الرغم من أن مراقبي السوق يقولون إن مثل هذا الإجراء لن يقلص وفرة المعروض من الخام.

وقالت مصادر إن المملكة العربية السعودية عرضت في وقت سابق تقليص إنتاجها إذا وافقت إيران على تثبيت الإنتاج وهو الأمر الذي يمثل تحولا في موقف الرياض إذ رفضت المملكة من قبل مناقشة تقليص الإنتاج.

وقال زنغنة إن التوقعات يجب أن تكون متواضعة، في حين قال عدد من مبعوثي «أوبيك» إن مواقف السعودية وإيران ما زالت متباعدة كثيرا.

وذكرت مصادر في «أوبيك» ان إيران التي ظل إنتاجها عند 3,6 ملايين برميل يوميا تصر على حقها في الوصول بمستويات الإنتاج إلى ما يتراوح بين 4,1 و4,2 ملايين برميل يوميا في حين تريدها دول الخليج الأعضاء في «أوبيك» أن تثبت إنتاجها دون أربعة ملايين برميل يوميا.

وقال مصدر من «أوبيك» على دراية بالمباحثات: «لا تتوقعوا أي شيء ما لم تغير إيران رأيها بشكل مفاجئ وتوافق على تثبيت للإنتاج، لا أعتقد أنهم سيفعلون».

وقالت مصادر في قطاع النفط الإيراني إن طهران تريد أن تسمح لها «أوبيك» بإنتاج 12,7٪ من إجمالي حجم ما تضخه المنظمة بما يعادل ما كانت تستخرجه قبل 2012 عندما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات إضافية على طهران بسبب أنشطتها النووية.

وخلال الفترة بين 2012 و2016 زادت السعودية والدول الخليجية الأخرى مستويات الإنتاج للمنافسة على الحصة السوقية مع المنتجين مرتفعي التكلفة مثل الولايات المتحدة.

ويعتمد اقتصادا السعودية وإيران بشدة على النفط لكن الأخيرة ترى أن الضغوط تتراجع مع خروجها من سنوات العقوبات. وعلى الجانب الآخر، تواجه الرياض عاما ثانيا من العجز القياسي في الموازنة وتضطر إلى تخفيض أجور موظفي الحكومة، غير أن الفالح قال إنه متفائل إزاء سوق النفط على الرغم من أن عودة التوازن تأخذ وقتا أطول مما كان متوقعا.

من جانبه قال وزير النفط الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال الاجتماع ان فنزويلا ما زالت تبحث خفض مليون برميل يوميا من المعروض في سوق النفط.

الفالح: الاجتماع تشاوري.. زنغنة: سنحاول التوصل لاتفاق في اجتماع نوفمبر المقبل

الصالح: التوصل لرؤى توافقية حيال السوق النفطية ضرورة

كونا: شدد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح على ضرورة توصل الدول المصدرة للنفط الى رؤى توافقية مستقبلية حيال سوق النفط العالمية.

ودعا الصالح، في تصريح على هامش مشاركته في اعمال المنتدى الدولي للطاقة الذي بدأ اعماله أمس بالجزائر، الى تجنب اي اختلالات قد تصيب الاسواق النفطية والتي ستؤثر سلبا على أسعار النفط العالمية في اشارة الى اختلال السوق النفطية وانخفاض الاسعار منذ العام 2014.

وقال ان المنتدى الدولي للطاقة يعد فرصة حقيقية باتجاه تحقيق استقرار أسعار النفط العالمية، مؤكدا ان الكويت تعمل مع بقية أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) على تقريب وتوحيد الرؤى وصولا الى استقرار الاسواق العالمية.

واعتبر ان التنسيق والحوار بين الدول أعضاء (أوبيك) وخارجها حيال سياسة الانتاج «مهم جدا» ولاسيما خلال هذه الفعالية الدولية، مشيرا الى التنسيق المستمر بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد.

وأوضح الصالح في هذا السياق أن انخفاض أسعار النفط أدى الى تراجع الاستثمارات والاستكشاف في مجال البترول، الامر الذي يستدعي التشاور والحوار في هذا المجال بين الدول المصدرة والمنتجة.

رأي

mustafa@almudhaf.com

مصطفى غازي المضف

الاستقرار السياسي والتنمية

لا شك ان الاستقرار السياسي في كل بلد يعتبر شرطا اساسيا لنمو البلد في كل القطاعات، وهذا ما حصل في الكويت في السنوات الثلاث الماضية. وجود استقرار سياسي «نسبي» وغياب التأزيم، وتوافق السلطتين على امور عديدة، ادت الى سرعة بناء واقرار مشاريع حيوية وضخمة ومتنوعة، منها ما يخدم المرضى، ومنها ما يخدم الفن ومنها ما يخدم الاقتصاد على المدى البعيد، كإجراءات تصحيحية. المهتم بالشأن الاقتصادي لا يملك ان ينتقد هذه الفترة تنمويا، الا ما يحدث من تأثيرات اقليمية ودولية، كجزء من نهاية الدورة الاقتصادية الطبيعية، وتبعات انخفاض اسعار النفط على الكويت.

الموضوع بسيط جدا، نحن لا نبحث عن مجلس «مثالي» عاجز عن الدفع بعجلة التنمية، لكننا نبحث عن مجلس «متوافق» مع السلطة التنفيذية، يساعد التنمية ويدفع بها، ولو استنكر بعض الساسة ذلك. بطبيعة الحال السياسي يقتات على عدم الاستقرار، وخاصة التأزميين منهم، وهم كثر، فأغلبهم يشيرون الى المشكلة مع إلقاء اللوم على الطرف الآخر دون اقتراح حل «قابل للتطبيق» ومفيد على المدى البعيد.

لكن ثمة شيئا مختلفا في هذه الفترة السياسية، فهي مستقرة ومستمرة وصامدة رغم الظروف الدقيقة التي مرت على البلاد سياسيا، واقتصاديا وامنيا وبرلمانيا. هذا الشيء ولله الحمد له بعد تنموي ايجابي وواضح للعيان، فقبل هذه الفترة كنا لا نصدق اي مشروع او مقترح او وعد حكومي او نيابي، ثم اصبحنا لا نصدق «سرعة» انجاز المشروع، اما الآن فوصلنا الى مرحلة عدم تصديق «القدرة» على تشغيل المشروع.. همومنا كمواطنين تغيرت، من تكذيب الى شك الى قلق، وقد وصلت المرحلة الآن الى ترقب.

تختلف او تتفق مع الأوضاع السياسية الحالية، لكن لا احد يستطيع نكران ايجابياته والموجودة على ارض الواقع والتي ستصمد لمدة سنين. مشاريع ضخمة اقرت، وانجزت وسلمت، مشاريع وقوانين ملموسة وموجودة، لم تكن تقر لولا هذا التوافق الذي ظل الجميع يكابر على استمراريته، وبسبب هذا التوافق اصبحت هناك جرأة في الأفكار المقترحة منها تغيير التوقيت الرسمي للبلد في فترة الصيف.

كان السياسيون في المرحلة السابقة يعيشون حالة شك دائمة بكل الأطراف، كمن كان يريد النجاة وحده من الغرق، دائما ما تكون خطاباتهم مبطنة، نريد تحطيم اطراف وتجريد اطراف، نريد استرداد الحق، نريد اسقاط الوزير، كأن هموم المواطن لا يشعر بها غيره، وكأن الحل بالضجة والتهديد والوعيد، مطالبهم طبعا كانت نقية وصافية، ولا نشك في ذلك، لكن الطريقة والأسلوب والنهج والمنطق كان وما زال لا يصلح في هذا الوقت الحرج.

لن نقول إن السلطة التشريعية هي التي تصدرت هذه المرحلة، ولن نقول ان السلطة التنفيذية وراء هذه التغييرات الكبيرة، بل نقول ان توافق السلطتين فيما بينهما اساس هذه التغييرات والتطورات الملموسة.

دائما تذكروا، ان الخطة الجيدة القابلة للتنفيذ افضل بمراحل من الخطة المثالية «غير» القابلة للتنفيذ.

توزيع 12 ألف وحدة سكنية خلال 2016

«الوطني»: تراجع أسعار المنازل السكنية نتيجة لزيادة «الشاغرة» والتوزيعات الحكومية

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن قطاع العقار في الكويت استمر بالركود في فصل الصيف بينما استقرت في الوقت ذاته أسعار الأراضي السكنية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وبلغ إجمالي المبيعات العقارية في كل القطاعات 1,58 مليار دينار منذ بداية السنة المالية متراجعا عن مستواه في الفترة ذاتها من العام الماضي بواقع 26٪. وقد تراجعت مبيعات قطاعي العقار السكني والاستثماري بنحو الثلث مقارنة مع العام الماضي فيما ارتفعت وتيرة نشاط قطاع العقار التجاري خلال العام. ولا تزال أسعار العقار في أغسطس متماشية مع الحركة التصحيحية التدريجية التي بدأت في العام 2015. وأشار التقرير الى أن نشاط العقار السكني شهد أول ارتفاع له منذ مايو من العام 2016. إذ سجل القطاع 220 صفقة مرتفعا بواقع 12٪ خلال الشهر، كما ارتفعت قيمة المبيعات بواقع 14٪ على أساس شهري لتصل إلى 71,8 مليون دينار. ولكن لاتزال صفقات وقيمة مبيعات هذا القطاع منخفضة مقارنة بمستوياتها في العام الماضي والتي بلغت 10٪ و12٪ على التوالي.

وقال التقرير ان بعض بوادر الاستقرار ظهرت على أسعار العقار السكني خلال شهر أغسطس. فقد تراجع مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار المنازل السكنية بواقع 12,8٪ على أساس سنوي وبواقع 3,4٪ خلال الشهر ليصل إلى 156,5 نقطة. إذ بدأ هذا المؤشر بالتراجع منذ مطلع العام 2015 وذلك منذ أن بلغ أعلى مستوى له عند 186 نقطة في شهر يناير 2015. كما تراجع أيضا مؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار الأراضي السكنية خلال أغسطس ليصل إلى 182,8 نقطة متراجعا بواقع 8,1٪ على أساس سنوي دون أن يتغير عن مستواه خلال الشهرين الأخيرين. وقد كان مؤشر الأراضي السكنية من أول المؤشرات التي سجلت تراجعا في الأسعار خلال العام 2014 إلا أنها قد بدأت بالاستقرار نسبيا.

ووفقا للتقرير فان البيانات الأخيرة التابعة للهيئة العامة للمعلومات المدنية لشهر يونيو تشير إلى أن نسبة المنازل التي تستخدم لأغراض سكنية من أصل 152,170 منزلا سكنيا بلغت 87٪ بينما بلغت نسبة المنازل الشاغرة 12٪. وقد تراجع عدد تلك المنازل الشاغرة بصورة تدريجية لتصل في يونيو من العام 2016 إلى 18,275 منزلا بعد أن بلغ العدد 25,773 منزلا في يونيو من العام 2004 وذلك تماشيا مع ارتفاع أسعار الوحدات السكنية الذي عكس ارتفاع الطلب في الفترة الماضية.

وقال التقرير إن توزيعات القسائم والمنازل الحكومية المدعومة سجلت نسبة ضئيلة أمام كثرة الطلبات المتنامية لدى الهيئة العامة للرعاية السكنية، إذ ضاعفت الحكومة توزيعاتها السكنية السنوية لتتجاوز 15 ألف وحدة سكنية في العام 2015، وذلك استجابة لبلوغ الطلبات والتي وصلت إلى أكثر من مائة ألف طلب سكني، من 5 آلاف وحدة سكنية فقط في العام السابق. وتطمح أن تقوم بتوزيع أكثر من 12 ألف وحدة سكنية في العام 2016. ومن الممكن أن يفسر التراجع الأخير في أسعار المنازل السكنية بزيادة عدد المنازل الشاغرة الناتجة عن تزايد التوزيعات الحكومية.

وأشار التقرير الى أن الركود الموسمي في نشاط العقار الاستثماري تسبب في تراجع المبيعات إلى أقل مستوياتها منذ 5 سنوات لتستمر قوة مبيعات الشقق في إنعاش نشاط الصفقات في القطاع. فقد تراجع إجمالي مبيعات القطاع بواقع 34٪ عن شهر أغسطس من العام الماضي ليبلغ 54 مليون دينار. وشكلت صفقات الشقق الفردية الاستثمارية 57٪ من إجمالي الصفقات. ولا يزال نشاط القطاع ضئيلا مسجلا نصف عدد الصفقات التي سجلها في أغسطس من العام الماضي عند 76 صفقة.

وقال التقرير شهدت مبيعات قطاع العقار التجاري المزيد من الركود في أغسطس بعد أن شهدت انتعاشا لعام كامل. فقد بلغ إجمالي مبيعات القطاع 5,5 ملايين دينار.

المبيعات العقارية

المبيعات العقارية	2014	المتوسط السنوي 2015	يونيو 2016	يوليو 2016	أغسطس 2016	نسبة التغير (٪) الشهري	نسبة التغير (٪) السنوي
حجم المبيعات (مليون دينار)	355.8	253.5	191.5	144.5	131.2	-9.2	-30.9
سكني	158.3	113.4	88.2	62.9	71.8	14.1	-12.0
استثماري	151.0	102.2	73.3	61.1	53.9	-11.9	-34.5
تجاري	46.4	37.9	30.0	20.4	5.5	-72.8	-78.6
عدد الصفقات المتداولة	635	452	370	287	300	4.5	-25.6
سكني	484	323	266	196	220	12.2	-10.2
استثماري	143	120	99	86	76	-11.6	-49.3
تجاري	8	8	5	5	4	-20.0	-50.0
حجم الصفقة (ألف دينار)	557	566	518	503	437.3	-13.1	-7.1
سكني	334	352	332	321	326.4	1.6	-2.1
استثماري	1,085	882	741	711	708.6	-0.3	29.2
تجاري	4,937	5,185	6,002	4,077	1386.3	-66.0	-57.2

المصدر: وزارة العدل

«السكني» يسجل أول نشاط له منذ مايو بنمو شهري 14٪

12٪ نسبة المنازل السكنية الشاغرة بالغة 18 ألفا